

إشكالية العدالة الإنتقالية " قراءة في آليات التطبيق "

أ. حسين أشقوب

باحث دكتوراه سنة ثانية

جامعة الجزائر 3

د. أحمد كربوش

أستاذ محاضر قسم (ب)

المركز الجامعي آفلو

ملخص البحث:

تمر بعض المجتمعات والدول بفترات من العنف المسلح أو القمع حيث تجد هذه المجتمعات نفسها أمام تركة كبيرة ومعقدة وانتهاكات واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان لذلك تسعى هذه الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبة لتعزيز الأمن والإستقرار، وتستخدم في ذلك عدة آليات ومقاربات لأجل تحقيقه من هذه الآليات ما يسمى العدالة الإنتقالية هدفها الأساسي هو تجاوز تركات الماضي بدءا من لجان المصالحة ثم كفالة المساءلة وتحقيق العدالة والمساواة لكل المواطنين تجسيدا لحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: العنف المسلح، العدالة، حقوق الإنسان، العدالة الإنتقالية.

Abstract :

Certaines sociétés et certains États traversent des périodes de conflit et de violence armée, confrontées à un héritage important et complexe et à des violations généralisées et systématiques des droits de l'homme, afin de renforcer la sécurité et la stabilité et d'utiliser divers mécanismes et approches pour réaliser ces Transition L'objectif principal est de surmonter l'héritage du passé, en commençant par les comités de réconciliation, puis en garantissant la responsabilité, la justice et l'égalité pour tous les citoyens afin qu'ils incarnent les droits humains.

Mots-clés: Violence armée, justice, droits de l'homme, justice transitionnelle.

مقدمة:

يحتكر النظام السياسي وفقاً لديفيد ايستون التخصيص السلطوي للقيم المادية والمعنوية، أي توزيع وإعادة توزيع الموارد المتاحة، ويقرر جبريل آموند في كتابه السياسات المقارنة إن للنظام السياسي خمس قدرات، منها القدرة التنظيمية أو قدرات الضبط وهي قدرة النظام السياسي على ضبط سلوك الأفراد والجماعات التي لا تلتزم بالقانون، وتقوم الأجهزة الأمنية بهذه المهمة، في حين تضطلع

السلطة القضائية بتوقيع العقوبة على من يخالف القانون، ومن هنا قد تنشأ الإشكالات، فمع وجود سلطة مستبدة قد نرى الإفراط في استخدام القوى المادية التي تمتلكها للبطش بالمعارضة والخصوم السياسيين، لتوطيد الحكم وتثبيتته والقضاء على كل من يحاول إزاحته عن الحكم.

يسرد التاريخ الإنساني لنا استحواذ حكام مستبدين على مقاليد الحكم، أذاقوا شعوبهم الويلات من اعتقالات وتعذيب وقتل وإقصاء وفنون مختلفة من الانتهاكات المادية والمعنوية، ولكن إن طال الزمان أو قصر، تأتي لحظة فارقة نرى فيها إزاحة هؤلاء الحكام وأنظمتهم عن السلطة بأشكال متعددة، بثورة شعبية، أو بحرب أهلية، أو بانقلاب داخلي أو حتى بتسليم سلمي للسلطة إثر مفاوضات مع قوى المعارضة، وقد يكون بمحاولة تصحيح الوضع بشكل عام بتثبيت ركائز العدل والمساواة بانتهاج آلية ما يسمى العدالة الإنتقالية.

لذلك توصلنا إلى الإشكالية التالية:

ماهي أهم الآليات والطرق لتحقيق الأمن والإستقرار ضمن مبادئ العدالة الإنتقالية؟.

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية حاولنا أن نتناول هذه الدراسة ضمن العناصر التالية:

أولاً: مفهوم العدالة الإنتقالية

ثانياً: نماذج من تجارب العدالة الإنتقالية

ثالثاً: آليات تطبيق العدالة الإنتقالية.

أولاً: مفهوم العدالة الإنتقالية

يشمل مفهوم العدالة الإنتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاکمات الأفراد، ويجب منح التعويض ورد الإعتبار للأشخاص الذين تعرضوا على نحو غير قانوني للحرمان من الحرية أو الإدانة بدون إجراءات قانونية الواجبة، وبعد دور الجهاز القضائي المستقل والفعال بالغ الأهمية في هذا السياق.

ويعرفها الامين السابق للأمم المتحدة:

بأنها تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة

من التجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة.¹

وكما عرفت العدالة الإنتقالية بأنها:

¹ عبد الحسين شعبان، العدالة الإنتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 8 ماي 2013، ص 103.

هي عبارة عن المؤسسات أو الممارسات الوطنية التي تحدّد وتعالج المظالم التي ارتكبت في فترة حكم ورياسة سابقة، كجزء من عملية التغيير السياسي، ويمكن القول بأنّ جميع أنواع العدالة هي العدالة الانتقالية، وذلك لأنّ المجال السياسي يمر دائماً بتغييرات، إلا أنّها بطيئة، وبصفة عامة، فإنّ العدالة الانتقالية تُميّز عموماً عن العدالة الجنائية العادية بطريقتين، الأولى تتناول العدالة الانتقالية العنف الذي أذنت به السلطات السياسيّة أو المشروع، ممّا يعني أنّه لا يُمكن بالضرورة أن يعتمد على القوانين أو التقاليد المعمول بها أمّا الثانية تعالج العدالة الانتقالية الانتهاكات الواسعة والمنهجية، وفي حين أنّ العدالة¹ الجنائية غالباً ما يتم إنشاؤها للتصدي للإجراءات التي تحيد عن القوانين، فإنّ العدالة الانتقالية تعالج الانتهاكات التي لم يكن من الممكن تنفيذها دون المشاركة الفعّالة والامتثال الضمنيّ من جانب جزء كبير من المواطنين.²

وتعرف العدالة الانتقالية بأنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانها معاً".

وهنا لا بد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.

مر مفهوم العدالة الانتقالية بمراحل ثلاث نلخصها فيما يلي، مع الوضع في الاعتبار أن تجارب العدالة الانتقالية ومراحلها ليست منفصلة بالكلية، وأن كل مرحلة بما فيها من تجارب استفادت وتأثرت بشكل أو بآخر مما سبقها وهي كالتالي:

¹ Transitional justice

تم الإطلاع يوم: 5- 04 - 2018 www.britannica.com

² op cit .، Transitional justice

المرحلة الأولى : ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت محاكمة بمدينة نورمبرج الألمانية عام 1945، لمحاكمة القادة الألمان على ما ارتكبه من جرائم أثناء الحرب، وعلى مدار أربع سنوات عُقدت ثلاث عشرة محاكمة في المدينة التي كان ينظم فيها الحزب النازي اجتماعاته وتمحورت هذه المرحلة بشكل عام حول التجريم والمحاكمات الدولية التي ترتبت عليها.

المرحلة الثانية: بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وما أعقبها من تغييرات سياسية مختلفة في دول أوروبا الشرقية، وكذلك التجربة الأرجنتينية، وظهرت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة والتعويضات.

المرحلة الثالثة: وتعتبر تجربة دولة جنوب أفريقيا من خلال **لجنة الحقيقة والمصالحة** الشهيرة في 1995 التي تشكلت للتعامل مع قضايا الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها السكان السود في جنوب إفريقيا¹ في فترة التمييز العنصري مثلاً على هذه المرحلة، وكذلك تجربة هيئة الإنصاف **والمصالحة في المغرب**.²

أهداف العدالة الانتقالية

وتهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. وقف انتهاك حقوق الإنسان.

2. تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

3. تحقيق السلام الدائم.

4. تحقيق المصالحة الوطنية .

العلاقة بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

تعرف المصالحة الوطنية بأنها ايجاد سبل للعيش على جوار أعداء سابقين، وليس بالضرورة حبهم أو الصفح عنهم أو نسيان الماضي، ولكن التعايش معهم للوصول إلى درجة التعاون الضرورية لمشاركتهم في مجتمعنا، حتى نتمتع جميعاً بحياة أفضل سوية من تلك التي عشناها منفصلين.

كما تعرف المصالحة: هي إعادة بناء علاقات اجتماعية واسعة بين المجتمعات، للوصول إلى وسط جديد، وتمثل حقيقة اجتماعية، وسياسية مشتركة، ولها ثلاثة عناصر أساسية:

¹ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية : بين المفهوم النظري والواقع العملي

www.masralarabia.com/.../561983-

تم الإطلاع يوم: 20 ماي 2018.

² العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية : بين المفهوم النظري والواقع العملي مرجع سابق.

عملية العدالة: التي تمنع أحداث العنف من التكرار في المستقبل، وإصلاح العدالة التي بنيت على مبادئ حقوق الإنسان، والممارسة الديمقراطية، والقوانين الدولية.

عملية الإعراف: وتتمثل في الكشف عن أحداث غير معروفة، وإعطاء الصوت للجاني لإسماع قول الحقيقة.

عملية التعويض: من خلال التعويض الحقيقي، أو الرمزي للضحايا.

وتمثل كل هذه العناصر ترابطا محكما مع بعضها البعض وأنها تسهم جميعها في عملية المصالحة، ولنجاحها لا بد من دعامة التنمية الاقتصادية.¹ ويمكننا القول بأن المصالحة هي استعادة الثقة في المؤسسات العامة المنصفة واحترام المساواة في الحقوق، وتتبع إجراء حوار بشأن الروايات المتضاربة عن الماضي وتناول مسائل العدل والمسائلة ومصالح الضحايا.

5. العلاقة بين العدالة الإنتقالية وبناء السلام:

إن اتفاقا في الأدبيات والممارسات العملية في مناطق الصراع حول أن "بناء السلام" Peacebuilding يستهدف بالأساس إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع، بما يمنع أي ارتداد في المستقبل عن اتفاقات وقف العنف.

وإن أي أنشطة تدخل في نطاق بناء السلام تقتضي بالأساس قبولا عاما لدي قوي المجتمع السياسية والاجتماعية، والعسكرية، يتحقق ذلك الأمر عبر مداخل عديدة، منها، مثلا، خبرات التعلم الاجتماعي من المآسي الإنسانية للصراعات المسلحة، فعادة ما تدفع التكاليف الباهظة للحروب الممتدة داخل المجتمعات في نهاية المطاف إلى أنماط من السلوكيات الداعمة للتفاعل واستيعاب الآخر، وبناء علاقات سلمية تبدو لها أقل تكلفة، وأكثر فائدة في تحقيق مصالح المتنازعين، وهو أمر كرسته تجارب تاريخية عديدة عرفتها أوروبا قبل الانتقال الديمقراطي السلمي.²

لذلك يمكن القول بأن المساحات المشتركة بين المفهومين تشمل برامج استعادة حكم الواقع، فإن عدا كبيرا من عمليات بناء السلام تتعامل مع نشاطات العدالة الإنتقالية مثل الإدارات الدولية لبعض الأقاليم مثل unmik في كوسوفا و untaet في تيمور إذ تولت تلك البعثات مسؤولية السلطات

¹ David Bloomfield, « On Good Terms : Clarifying Reconciliation », Report N0 14, October 2006 .

² خالد حنفي علي ، مداخل محفزة لـ "بناء السلام" في مناطق الصراعات، مصر، الأهرام، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ملحق اتجاهات نظرية، 2006.

القضائية، وإدارة السجن والشرطة، وكذلك بعثات الأمم المتحدة في السلفادور وغواتيمالا، وليبيريا وهايتي، والتي تولت مهام دعم حكم القانون وحقوق الإنسان.¹

ثانياً: نماذج من تجارب العدالة الإنتقالية

لقد عرف العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تأليف لجان خاصة تختص بالعدالة الإنتقالية أطلق عليها لجان الحقيقة، أو لجان الحقيقة والمصالحة أو الإنصاف والمصالحة وغيرها من التسميات، وكانت الدول المبادرة لذلك بداية من أمريكا اللاتينية، ثم ظهرت في إفريقيا بعد ذلك بذلك ظهر موضوع العدالة الإنتقالية واللجان الخاصة في الفكر السياسي والقانوني.²

ومن بين التجارب التي تقترب من مفهوم العدالة الإنتقالية ما يلي:

- تجربة جنوب إفريقيا: تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة تنفيذاً لبنود قانون ترويج الوحدة والمصالحة الوطنية، رقم 34 في سنة 1995، وكان مقرها في كيب تاون، تفويض اللجنة كان للاستماع إلى الضحايا وتسجيل شهادات، وفي بعض الحالات منح عفو لمرتكبي جرائم متعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والتعويضات وإعادة الأهلية.

وضمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا عدداً من الأعضاء ذائعي الصيت، كما اعتمدت اللجنة تصور العفو المشروط، أو الجزئي كسبيل لتحقيق العدالة بدلا عن العدالة العقابية فعوضاً عن تقديم المنتهكين لحقوق الانسان الي المحاكم اعتمدت اللجنة جلبهم للإعتراف بأخطائهم، وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى.³

وقد أوكل للجنة خمسة مهام منها تقادي تكرر وقوع الماضي المخجل، حيث جاء في ديباجة القانون المنشئ للجنة، أنها يجب أن تكون جسراً تاريخياً بين ماضي مجتمع منقسم بشدة بسبب الصراعات والمواجهات، والآلام وبين مستقبل مبني على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي بين الجنوب إفريقيين جميعهم بغض النظر عن اللون والعرق والطبقة والمعتقد والجنس.⁴

¹ لطيفة مهي وآخرون، إشراف بوحنية قوي، التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الإنتقالية، عمان الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 344.

² عبد الحسين شعبان، العدالة الإنتقالية، مقاربات عربية للتجربة الدولية، مجلة المستقبل العربي، 2013، ص 104.

³ لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا. <http://www.marefa.org/index.php>.

⁴ Truth And Reconciliation Commission (TRC)

بينما شكلت عمل اللجنة بداية مرحلة جديدة في جنوب إفريقيا، وساهم هذا العمل في الإعراف الدولي بتجربة جنوب إفريقيا وتعبيرا عن تقدير الجهود التي أدت إلى التغيير السلمي للنظام ومنحت جائزة نوبل للسلام لسنة 1993 إلى " نيلسون مانديلا وفريدريك دوكلارك " اللذين وضعوا جنوب إفريقيا على سكة المصالحة، بتأسيس نظام ديمقراطي جديد واكتسبت التجربة بذلك أبعادا أخلاقية، تاريخية وسياسية.

- **في أوغندا** أنشئت أول لجنة للحقيقة والمصالحة في أوغندا عام 1974 وشكلها الدكتاتور الأوغندي عيدي أمين في العام 1974 بإيعاز وضغوط من مجموعات حقوق الإنسان فشلت في تحقيق أي من أهدافها لأن النظام اليوغندي رفض نشر نص التقرير الذي توصلت إليه اللجنة أو تنفيذ أي من توصياته ومنذ ذلك التاريخ حذت عدة بلدان حذو اوغندا في تكوين لجانا للحقيقة والمصالحة كسبيل لتحقيق العدالة الانتقالية في بلدان مزقتها الحروب والصراعات واحتاج النسيج الاجتماعي فيها للرتق بعد أن اتسعت الشقة بين مكوناته.

- **وفي تشيلي** شكل الرئيس الشيلي باتريسيو أيلوين، في عام 1990 لجنة للتحقيق والمصالحة بهدف تطبيق العدالة الانتقالية ولكنها لم تُمنح أي صلاحية لمحاكمة أو إدانة أحد بل أدت في نهاية الأمر الي تنصيبه رئيسا مدي الحياة. فمجرد الحديث عن الحقيقة والمصالحة لا يعني اجتثاث جذور المشكلة وحلها خاصة عندما يعطي سماعها الإنطباع بأنها ليست سوى شكل آخر من أشكال (عفا الله عن ما سلف)، والتي تتغافل عن أوضاع تستعصي على الإهمال بعد أن صار الجدل حول هل هي إبادة جماعية أم لا ؟ وما دمننا قد أقررنا بوجود الانتهاكات فالذي يتبادر للذهن هو التفكير في آلية محاسبة من ارتكبها قبل أن يقفز البعض إلى (مصالحة) لا يملك الحق فيها إلا من تعرضوا لويلاتها من طرف (مبهم) لم تحدد هويته على ذلك النحو الدقيق، ولم يتم الكشف عن تفاصيل الجرائم التي ارتكبت ولا هوية الضحايا في كل حالة، وبلا ذكر للجان ولا محاكم ولا صلاحيات فهي (مصالحة) على درجة من السذاجة تستفز الضحايا الذين يأملون في عدالة تأتيمهم بواسطة القضاء الوطني، بعد رفضهم لتدخل المحاكم الدولية بدعوي الحفاظ علي السيادة والكرامة الوطنية.

فلا أقل من هذه المحاسبة أو ابتداع شكل مختلط من المحاسبة والمصالحة، وفي الحالتين لا بد من الإعلان عن أسماء الجناة والجرائم التي ارتكبوها وأسماء الضحايا، ومن ثم يخير الضحايا في

العفو عن من ارتكبوا الانتهاكات بحقهم أو مقاضاتهم وعندما نتحدث عن الحقيقة والمصالحة فهذا يعني بالضرورة أسبقية الحقيقة.¹

- **وفي المغرب:** لقد عانى المغرب لنحو نصف قرن من ارتكاب جرائم جسيمة ضد حقوق الإنسان، شملت أعمال عقاب جماعي لقطاعات عريضة من الشعب المغربي، واعتقال تعسفي واسع النطاق فضلا عن السجون السرية، والتعذيب، والاعتقال، والمقابر السرية والاختفاء القسري، وهي الانتهاكات التي بدأت منذ الاستقلال على خلفية الصراع حول السلطة بين مختلف القوى الفاعلة في النسق السياسي المغربي، وهي من أسباب اندلاع انتفاضة الريف في سنتي 1958 و 1959 و التي واجهتها السلطات بقمع شديد، وفي سنة 1959 أيضا، سيوضع حد لنشاط الحزب الشيوعي المغربي (حزب التقدم و الاشتراكية الآن) بناء على حكم قضائي استند على خطاب ملكي يبدو أن مضمونه يشجب الجمعيات السياسية التي تتعارض أهدافها و مبادئ الإسلام، و ذلك في غياب أي نص قانوني يبرر مثل هذا المنع، و في فبراير 1960 شهد المغرب مؤامرة ضد حياة ولي العهد آنذاك مولاي الحسن، و في نفس السنة اندلعت أحداث بني ملال المعروفة بأحداث القايد بن حمو، و القايد البشير، و في سنة 1962 صدرت أحكام قاسية توزعت بين الإعدام، والسجن المؤبد، والسجن المحدد ضد مجموعة من الأشخاص متهمين بتهم عديدة، أخطرها المس بالعتيدة الدينية ضمن ما عرف بحركة البهائيين، سنة بعد ذلك، ستيبرز قضية ما سمي بالمؤامرة في 1963 ثم قضية شيخ العرب في 1964 ثم مؤامرة مدريد في 1970، إلا أن الأمر² سيتطور إلى أخطر من ذلك، حيث شهدت سنة 1971 محاولة انقلابية فاشلة في الصخيرات أعقبها اعتقالات عديدة، ثم محاكمات المجموعات اليسارية ما بين 1984 و 1990، و في سنة 1985 جرت محاكمات ضد الجماعات الإسلامية، و خصوصا منها " جماعة العدل والإحسان " إلى جانب جماعات إسلامية أخرى، وكذلك محاكمات في صفوف بعض النشطاء الأمازيغيين و الصحراويين.³

وتجدر الإشارة إلى أن مختلف هذه المحاكمات إن لم نقل كلها شابتها خروقات عديدة، حيث كان أغلب المتهمين يتابعون بمقتضى ظهيري 1935 و 1939 اللذين كان يجرمان (كل ما من شأنه

¹ العدالة_الانتقالية: <https://www.marefa.org>

² أكنوش عبد اللطيف، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 20 (الدار البيضاء : مكتبة بروفانس، 1999)، ص 106.

³ نفس المرجع ، ص 107.

أن يمس بالنظام العام) و هذا ما كان يجعلهما قابليين للتطبيق في جميع الظروف، مما أثار انتقادات شديدة حولهما دفعت بالبرلمان إلى إلغائهما، كما لم تكن شروط المحاكمة العادلة متوفرة في أغلب هاته القضايا التي نظرت في بعضها محاكم عسكرية.¹

لقد شككت ما تعرف اليوم " بسنوات الرصاص " Les Années de Plomb " صفحة سوداء في تاريخ المغرب، و هذا ما دفع مختلف الفاعلين إلى إعادة النظر في اختياراتهم حيث ستظهر بعض بوادر الانفراج سواء إبان تلك السنوات المظلمة نفسها، أو بعد ذلك انطلاقا من تسعينات القرن الماضي، وفي سياق مصالحة المغرب مع ماضيه، تم تشكيل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض عن الضرر المادي والمعنوي للضحايا، وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء و الاعتقال التعسفي، لتتوج هذه المسيرة الطويلة بإحداث هيئة الإنصاف و المصالحة، تلك الهيئة التي أريد لها أن تكون لجنة للحقيقة، وآلية للعدالة الانتقالية على غرار تجارب أخرى في مجموعة من دول العالم، ولقد عهد إلى لجنة (الإنصاف والمصالحة) بالاستماع إلى الشكاوى ودعاوى المظلومين والمتضررين ومن ثم إنصافهم وقد قادت هذه اللجنة إلى نتائج مبهرة، ومثلت هيئة الإنصاف والمصالحة تقدما ملموسا على مستوى التنظيم والمهام، الهدف منها الوصول إلى الحقيقة والعدالة وليس فقط التعويض المالي لكنها بدورها كانت لها نواقصها تتمثل إحداها في كونها لم تستطع إجبار المسؤولين الأمنيين عن تقديم شهاداتهم كما يعاب على الهيئة أنها نسجت علاقات متوترة مع أهم منظمات حقوق الإنسان المستقلة وأضاعت فرصا حقيقية للتعاون.²

ثالثا: آليات تطبيق العدالة الانتقالية

نتناول من خلال هذا المحور أهم الآليات تطبيق وتجسيد العدالة الانتقالية من خلال ما يلي:

(1) لجان تقصي الحقائق: تقرر لجنة الإنصاف والحقيقة في أكثر من 30 دولة منها مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وجنوب إفريقيا، والبيرو، وسيراليون، والمغرب.

حيث تقوم هذه اللجنة بالتحقيقات في شأن حقوق الضحايا، وتسعى إلى إصلاح الأضرار التي وقعت في سنوات العنف الماضية لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث والمتضمن

¹ ندوة حول المتابعات و المحاكمات ذات الصبغة السياسية من 1956 إلى 1999" انعقدت بكلية الحقوق بالدار البيضاء، و نظمت من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة و جمعية هيئات المحامين بالمغرب يومي 18 و 19 فبراير 2005.

² مارينا أوتواوي، مير يديت رايلي، " المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي ؟ "، أوراق كارنيجي، تقرير رقم 71 سبتمبر

إسترجاع الذاكرة الجماعية، وأي دولة كانت عليها بالربط بين الحقيقة، والعدالة ومشاركة المواطنين، وهذا للنجاح المصالحة.¹

ولذلك يعد التعلم من دروس الماضي درساً بالغ الأهمية، وكما يقول الكاتب الأمريكي فوكنر " الماضي ليس ماضياً أبداً، إنه يعيش بيننا " فلا بد من التعلم من الماضي من أجل إحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الإنتهاكات في المستقبل، والإعتراف بالضحايا وما كابده من المحن. لكن إنشاء اللجان يجب أن لا يتم إلا بعد تشاور وطني موسع، وتحديد صلاحيات مناسبة للجنة ووجود التزام سياسي واضح يسمح بالتحقيق المستقل والفعال، كما أنه عند السعي لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي يجب بذل جهود قوية وجادة لإقامة الدعاوى القضائية بما في ذلك تدعيم نظم المحاكم المحلية ويجب إيلاء نفس القدر من الإهتمام والأولوية للتدابير اللازمة لمنع الإنتهاكات في المستقبل.

(2) تقديم التعويضات المالية:

إن الهدف الأساسي لأي سياسة من سياسات التعويض هو إلحاق العدالة للضحايا، ويجب أن يفهم مصطلح العدالة في هذا الصدد بشكل واسع بإدماج عناصر الإعتراف بالضحية، ورد كرامته، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بعضهم البعض وبين المواطنين، ومؤسسات الدولة، وإرساء التضامن الإجتماعي، ولكن عند اختيار سياسة للتعويضات أو إقرارها يمكن لعدة عوامل أن تؤثر في الإختيارات ومن بينها الموارد الإقتصادية المتوفرة، والإلتزام السياسي (الوطني والدولي) وعدد الضحايا وفئات الضحايا من حيث العرق أو الإلتناء الإثني أو الجنس.. الخ و حجم التعاطف الإجتماعي مع ضحايا أو مرتكبي الأفعال وسياق النزاع من حيث هل هو حادث جسيم وحيد أم نزاع² مزمن دام عدة سنوات ونوع انتهاك حقوق الإنسان الذي تم ارتكابه (مثل مصادرة الأراضي أو النفي أو الترحيل القسري أو الإعتداء الجسدي) والتزامات وجهود المجتمع المدني الوطني والدولي.

أما الأهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سواء كانت مادية أو معنوية) فهي عديدة ومتنوعة ومن بينها الإقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الإنتهاكات في الذاكرة

¹ Hania Bekdech, **Reconciliation Lesson For Peace and Justice in Palestine**, the Palestine center, p 3.

<http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/6666>

² رضوان زيادة ، العدالة الإنتقالية والمصالحة في العالم العربي، ص 8.

http://www.shaffalibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1068

الجماعية وتشجيع التضامن الإجتماعي مع الضحايا، وإعطاء رد ملموس على مطالب رفع الظلم، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، إضافة إلى أن مبدأ التعويضات أصبح إلزاميا بموجب القانون الدولي، ومن أشكال التعويضات وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل الضحايا بما في ذلك المواساة العاطفية والعلاج البدني أو المساعدة الطبية، وكذلك مجموعة من الإجراءات الرمزية لجبر الضرر والتي يمكن أن تؤخذ كذلك بعين الاعتبار، سواء بالنسبة إلى الضحايا بشكل فردي (مثلا رسائل شخصية للإعتذار من طرف الحكومات، أو مراسيم دفن ملائمة للضحايا القتلى) أو الضحايا بصفة عامة.¹

(3) المشاورات الوطنية:

تعتبر المشاورات الوطنية عنصر مهم من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الإنتقالية، وترتكز على مبدأ القائل بأن برامج العدالة الإنتقالية الناجحة تستلزم المشاركة العامة المجدية بما فيها الأصوات المختلفة للرجال والنساء، فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاه أو الحكم القمعي، بما يتيح الحكومات أن تضع برنامجا للعدالة الإنتقالية ملائما ومناسبا للسياق، وعلاوة على ذلك تساعد عملية المشاورات الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على امتلاك زمام البرامج الناجحة على المستوى المحلي، ورغم أن المشاورات الوطنية يمكنها ان تؤثر في صياغة الشكل العام للإستراتيجية شاملة للعدالة الإنتقالية، فإنه يمكن إجراؤها في سياق آلية محددة، مثل القيام بها في مراحل التخطيط إحدى لجان الحقيقة أو أحد برامج جبر الأضرار وينبغي للأمم المتحدة أن تسير عملية المشاورات الوطنية عن طريق تنظيم محافل للمنافسة وإبداء المشورة القانونية والتقنية وتشجيع مشاركة الجماعات المستعبدة تقليديا مثل الضحايا والأقليات والنساء والأطفال، ودعم وبناء القدرات وتعبئة الموارد المالية والمادية، وترتبط ممارسة المشاورات الوطنية بمسألة النوعية، فتأثير عمليات العدالة الإنتقالية واستمرارها يتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة فهمها والتعريف بها بشكل منسق أثناء تنفيذها وبعده، وينبغي لجهود التوعية الفعالة ان تخاطب كلا من الجماعات المعنية.²

¹ رضوان زيادة ، العدالة الإنتقالية والمصالحة في العالم العربي، المرجع نفسه ص 8.

² لطيفة بعي وآخرون، إشراف بوحنية قوي، التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الإنتقالية، مرجع سابق، ص 361، ص 362.

http://www.shaffalibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1068

4) إصلاح المؤسسات:

إن كثيرا من البلدان الخارجة حديثا من الدكتاتورية تحتاج إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية البعيدة المدى، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري او ديمقراطي في المستقبل، ففي فترات الصراعات عادة ما يتم تعليق معايير حقوق الإنسان وإفساد إجراءات العمل الإعتيادية ونمط وقت السلم في العديد من مؤسسات الدولة، إن لم يكن في مجملها وعندما ينتهي الاضطراب فإن الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها هو إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء فكرة النزاع أو القمع.

وهناك ثلاث وسائل تمكن من بلوغ هذا الهدف وهي:

- 1- إعادة هيكلة مؤسسات بالدولة التي توطأت في اعمال العنف أو الإنتهاك.
- 2- إزالة التمييز العرقي أو الإثني أو الجنسي القديم العهد.
- 3- منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الإستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية.

حيث يجب تحويل المؤسسات العامة التي ساعدت على إدامة النزاع او الحكم القمعي إلى مؤسسات تحفظ السلام، وتحمي حقوق الإنسان وترسخ ثقافة احترام سيادة القانون، فمن خلال إصلاح أو بناء المؤسسات العامة النزيهة يصبح الإصلاح المؤسسي عاملا يمكن حكومات البلدان الخارجة من¹ نزاعات، والتي تمر بمرحلة انتقالية من الحيلولة دون تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وبعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين ولاسيما في قطاعي الأمن والعدالة، يعتبر امرا ذا اهمية حاسمة لتسيير هذا التحويل من خلال عزل الموظفين الحكوميين المسؤولين بصفقتهم الشخصية عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من مناصبهم أو الامتناع عن تعيينهم، وقد يشمل ذلك أيضا حل الوحدات العسكرية او الشرطة أو غير ذلك من الوحدات الأمنية التي قد تكون مسؤولة بصورة منهجية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي لإقصاء هؤلاء الأشخاص أن يمتثلوا للإجراءات القانونية ولمبدأ عدم التمييز، وينبغي للإصلاح المؤسسي كذلك أن يتضمن دورات تدريبية شاملة

¹ لطيفة بغي وآخرون، نفس المرجع، ص 302.

للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق.¹

5) إحياء الذكرى: يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر، ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي مثل (إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (مثل بناء جدارية في مجتمع محلي)، ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها، الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا، أو التعرف عليهم، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع أو دعم أو تعديل رواية تاريخية.

يمكن أن تكون النصب التذكارية بمثابة تعويض رمزي للضرر، وقد أشار تقرير الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا إلى هذه الوظيفة، مركزا على الأهمية الاجتماعية المرتبطة بها، ويتضمن مطلب عدم النسيان على الإطلاق حول ما حدث لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي التنازع حول ما يتعين تلقينه في المدارس، وكيف ينبغي تذكر الضحايا، وكان الناس سيستمرون في الاستماع إلى أصوات الضحايا، حتى بعد نشر تقرير لجنة الحقيقة أو نجاح محاكمة أحد مرتكبي الانتهاكات، وحتى لو تكفلت كتب التاريخ برواية قصص الضحايا، فإن التذكر يجب أن يجعل الناس ينخرطون في حوار حي ودائم، ليس فقط حول الماضي - أحداثه ودلالاته - بل أيضا حول الطريقة التي يستفيد بها الحاضر من هذا الماضي، ويمكن المجتمعات من استعداد أفضل للمستقبل.

وتعد النصب التذكارية تجسيدا لأحداث وأشخاص أو نشاطات حدثت في فترة تاريخية سابقة.² وهي فئة واسعة للغاية وتشمل أشكالاً فنية عديدة، وأعمال نحت، وحدائق تذكارية، مثل متحف المقاطعة 6 في جنوب أفريقيا، واللوحات التذكارية، وتحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر، والجدران التذكارية (مثل جدار مايا لينز التذكاري عن حرب فيتنام في واشنطن) وجهود أخرى تهدف إلى إثارة التذكر والنقاش حول الماضي.³

¹ المرجع نفسه، ص 363.

² رضوان زيادة، مرجع سابق، ص 18، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 19، ص 20.

الخاتمة:

لقد تطرقنا إلى موضوع العدالة الإنتقالية قراءة في الآليات حيث تناولنا في البداية مفهوم العدالة الإنتقالية من خلال الإقتراب لبعض التعاريف ثم الفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة مثل المصالحة الوطنية وبناء السلام.

كما تناولنا بعض تجارب لجان الحقيقة والمصالحة او لجان الإنصاف والمصالحة وتعد تجربة جنوب إفريقيا من التجارب الهامة في ذلك لأنها استطاعت أن تتجاوز تركة العنف المسلح والتمييز العنصري بتشكيل لجنة الإنصاف والمصالحة سنة 1995 برئاسة مانديلا والتي يضرب بها المثل في اليوم لأنها استطاعت تحويل لغة العنف والتمييز العنصري إلى لغة العدالة والمساءلة والمساواة ولجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم وأعرافهم.

كما تناولنا مختلف الآليات العدالة الإنتقالية بدءا من لجان الحقيقة والمصالحة وصولا إلى إحياء الذكرى وهي خمس خطوات ومراحل هامة لأي نزاع او عنف مسلح يسعى إلى الوصول إلى الامن والعدالة والمساواة.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- أكنوش عبد اللطيف، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 20، الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1999 .
- عبد الحسين شعبان، العدالة الإنتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 8 ماي 2013.
- لطيفة بهي وآخرون، إشراف بوحنية قوي، التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الإنتقالية، عمان الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

مقالات وندوات:

- خالد حنفي علي ، مداخل محفزة لـ "بناء السلام" في مناطق الصراعات، مصر، الاهرام، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ملحق اتجاهات نظرية.
- مارينا أوتاواي، مير يديت رايلي، " المغرب : من الإصلاح الهرمي إلى الإنتقال الديمقراطي؟"، أوراق كارنيجي، تقرير رقم 71 سبتمبر 2006.

- ندوة حول المتابعات و المحاكمات ذات الصبغة السياسية من 1956 إلى 1999" انعقدت بكلية الحقوق بالدار البيضاء، ونظمت من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة و جمعية هيئات المحامين بالمغرب يومي 18 و 19 فبراير 2005.

الروابط الإلكترونية:

- العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية : بين المفهوم النظري والواقع العملي

www.masralarabia.com/.../561983-

- رضوان زيادة ، العدالة الإنتقالية والمصالحة في العالم العربي .

http://www.shaffalibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1068

- لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا .

<http://www.marefa.org/index.php>

باللغة الفرنسية:

التقارير:

- David Bloomfield, « On Good Terms : Clarifying Reconciliation », **Report N0 14**, October 2006 .

الروابط الإلكترونية:

- Hania Bekdech, **Reconciliation Lesson For Peace and Justice in Palestine**, the Palestine center .

<http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/6666>

- Transitional justice
- www.britannica.com.